الاعتقاد الواجب نحو القدر

بقلم

د. فلاح إسماعيل أحمد مندكار

المدرس بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة الكويت – قسم العقيدة والدعوة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله الذى خلق كل شئ فقدره تقديرا، والصلاة والسلام على خير خلق الله وعلى آله وأصحابه وورثة علمه الذين آمنوا بالقدر خيره وشره، حلوه ومره من الله تعالى وحده.

أما بعد ...،

فإن الإيمان بالقدر من أهم ما يجب على مريد الحق وطالب النجاة معرفته، فإنه راس الأمر، وعليه قطب رحى التوحيد والإسلام والإيمان والإحسان، كيف وهو أحد أركان الإيمان، وذو أهمية عظيمة بين الأركان، ومنزلة رفيعة، لارتباطها بالإيمان بالله والكلام فيه موقوف على ما جاء باب الأسماء والصفات، وما يتعلق بفعله وخلقه وإرادته ومشيئته وسابق علمه عز وجل، وأن مما جاء فى باب صفات البارى: العلم، والإرادة، والمشيئة، والقدرة، والخلق، ومما جاء فى فعله وأمره الكتابة، والأمر به، ولا شك ولا ريب أن مدار الإيمان بالقدر إنما يبنى على هذه الصفات والأفعال.

وإن مسائل الإيمان بالقدر كانت محل خلاف ونزاع منذ الصدر الأول، ولا يزال إلى يومنا هذا، والناس فيه بين الإفراط والتفريط، وبين الغلو والجفاء، الأمر الذى يوجب الاعتناء بهذا الركن وضبطه وتحريره ليكون موافقاً لما جاء عن الله وعن رسوله صلوات الله وسلامه عليه لأنه من أبواب الغيب الذى لا يدرك بعقل ولا قياس، ولا تخضع فيه المسائل إلى الموازين الحسية ولا العقلية.

ويرى الناظر فى أقوال الناس ومذاهبهم فى هذا الباب ممن خاضوا فيه جاءهم به الأمر بالوقوف عنده، ودخلوا فيما نُهوا عنه، ولم يقفوا حيث وقل الرجال الأوائل من هذه الأمة، ولم يسكتوا عما سكتوا عنه، ولم يسعهم فى دين الله ما وسع أولئك الأوائل المتبعين لسنن المرسلين، فرأيناهم قد ضلوا ضلالاً عظيماً فأثبتوا فى ملك الله ما لا يشاء، وفى مشيئته ما لا يكون، ونفوا تقدير الله تعالى ثم سموا نفيهم عدلاً ثم توسعوا فى النفى حتى جاءوا على صفات الرب تعالى، وعلى حقائق أسمائه عز وجل بما زعموه توحيداً وتنزيهاً، وهكذا البدعة لا تقف بصاحبها حتى تورده الهلاك، ويرى الناظر أيضاً من يقابل هؤلاء ممن يزعمون الإيمان بإثبات قدر الله، فأضافوا إلى الرب تبارك وتعالى أفعال وذنوب العباد تبرئة الخلائق من الذنوب والقبائح ظانين بذلك بالله عز وجل أسوأ الظنون، مع نسبة القبح والنقص والعيب والظلم له تعالى وتقدس عن قولهم علواً عظيماً.

لهذا أحببت أن أسهم بهذه الكلمات فى هذا الموضوع العظيم، وهذا الخضم من المخالفين الزائغين، بياناً للحق والصواب فى باب الاعتقاد، وبراءة من أهل البدع والأهواء، ونصحاً لدين الله ولكتابه ورسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم، ثم تحقيقاً لجانب التوحيد الذى هو علة الخلق والأمر والنهى حيث أن سلامة التوحيد من نواقصه يقتضى سلامة الإيمان وصحة الاعتقاد فى القضاء والقدر، ولا يتم الإيمان والإسلام إلا بالإيمان بالقدر حلوه ومره، خيره وشره من الله تعالى.

هذا وقد جعلت ما كتبته بعنوان: "**الاعتقاد الواجب نحو القدر**" مبيناً فيه مادة القدر وتعريفه، ثم مراتبه التى تبنى عليه، ثم المذهب الحق الذى يجب اعتقاده والجزم به، ثم بيان أقوال من خولف بهم عن صراط الله ومنهاج

النبوة ومثليه الصحابة الكرام موضحاً جوانب الإساءة عندهم، ومنوها لما أحسنوا فيه، وما أرادوا من الخير ولكن وكما قيل قديماً: كما من مريد للخير لا يدركه، ثم نقلت أقوال السلف الكرام من الصحابة رضى الله عنهم، ثم من تبعهم بإحسان وصدق وإتقان، لبيان أن الدين إنما هو بالاتباع والاقتداء، لا الابتداع والابتداء وخاصة ما يتعلق بالغيب والإيمان ومسائل الاعتقاد.

هذا والله تعالى أسال أن يرزقنى حسن القول وحسن الاعتقاد وسن العلم وحسن الاتباع، إنه تعلى ولى ذلك والقادر عليه، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آهل وأصحابه الأطهار، ومن تبعهم بإحسان.

الاعتقاد الواجب نحو القدر

القدر لغة:

القدر بفتح الدال وإسكانها، أى: مبلغ الشئ وكنهه.

قال صاحب مجمل اللغة: "القدَر: مبلغ لاشئ وكنهه، وكذل القدْر"(١).

وقال فى معجم مقاييس اللغة: "القاف والدال والراء: أصل صحيح يدل على مبلغ الشئ وكنهه، ونهايته ... وقال: القَدْرُ: قضاء الله تعالى الأشياء على مبالغها، ونهايتها التى أرادها لها، وهو القَدَرُ أيضاً"(٢).

وذكر ابن منظور عن اللحيانى قال: "القَدَر: الاسم، والقَدْر: المصدر"(٣).

القدر شرعاً:

قال الإمام النووى: "ومعناه أن الله تبارك وتعالى قدَّر الأشياء فى القدم وعلم أنها ستقع فى أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى، وعلى صفات مخصوصة فهى تقع على حسب ما قدَّرها سبحانه وتعالى"(٤).

قال الإمام الخطابى: "قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله والقضاء منه معنى الإجبار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره ... وليس الأمر فى ذلك على ما يتوهمونه، وإنما معناه الإخبار عن علم الله سبحانه

(١) مجمل اللغة ٣/٧٤٥.
(٢) معجم مقاييس اللغة ٥/٦٢.
(٣) لسان العرب ٥/٧٤.
(٤) شرح النووى على مسلم ١/١٥٤.

بما يكون من أفعال العباد وأكسابهم، وصدورها عن تقدير منه، وخلْق لها، خيرها وشرها"(١).

قال ابن حجر: "والمراد أن الله تعالى علم مقادير الأشياء، وأزمانها قل إيجادها ثم أوجد ما سبق فى علمه أنه يوجد، فكل محدث صادر عن علمه وقدرته وإرادته – وقال: هذا هو المعلوم من الدين بالبراهين القطعية وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين، إلى أن حدثت بدعة القدر فى أواخر زمن الصحابة"(٢).

لذلك قرر علماء أهل السنة والجماعة: أن الإيمان بالقدر، خيره وشره حلوه ومره، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، لا يتحقق إلا بالإيمان بمراتب القضاء والقدر وهى أربع:

المرتبة الأولى: الإيمان بعلم الله تعالى السابق:

ويعنى الاعتقاد الجازم بعلم الله تعالى وسعته وإحاطته بكل شئ، فهو سبحانه علم ما كان، وما يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون، وعلم أعمال الخلق من خير وشر، وطاعة ومعصية، وعلم أحوالهم وأرزاقهم، وحركاتهم، وسكناتهم وآجالهم، وشقيهم وسعيدهم، ومآلهم فى البرزخ وبعد البعث والنشور، كل ذلك بعلمه القديم المتصف به أزلاً سبحانه وتعالى.

قال الشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"الإيمان بأن الله تعالى علم ما الخلق عاملون بعمله القديم، الذى هوم وصوف به أزلاً، وعلم جميع أحوالهم من الطاعات والمعاصى والأرزاق والآجال"(٣).

(١) مختصر سنن أبى داود، معالم السنن ٦٩/٧.
(٢) فتح البارى ١١٨/١.
(٣) مجموع الفتاوى ١٤٨/٣.

قال عثمان بن سعيد:

"يجب الإيمان بأن الله عز وجل لم يزل عالماً بالخلق وأعمالهم قبل أن يخلقهم، ولا يزال عالماً بهم، ولم يزدد فى علمه بكينونة الخلق خردلة واحدة ..."(١).

ومن الأدلة على هذه المرتبة قول الله عز وجل: ﴿**إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَداً وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾(٢).

ويقول عز وجل: ﴿**عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَى وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِن فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ**﴾(٣).

ومنها قول الرسول ﷺ لما سئل عن أولاد المشركين: "**الله أعلم بما كانوا عاملين**"(٤).

المرتبة الثانية: كتابته عز وجل ما سبق به علمه:

ويعنى الإيمان الجازم بأن الله تعالى كتب مقادير الخلق والأشياء كتابة على الحقيقة فى اللوح المحفوظ عنده، وعلى التفصيل كا سبق به علمه بلا تفريط لشئ منه، وكان ذلك قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة حين أمر سبحانه القلم بعد خلقه أن يكتب مقادير كل شئ، فجاءت الكتابة موافقة لما سبق به علمه لكل ما سيكون من الأشياء والخلائق وما هم عاملون.

(١) الرد على الجهمية، ص ١١٢.
(٢) سورة لقمان: الآية ٣٤.
(٣) سورة المزمل، من الآية ٢٠.
(٤) رواه الإمام مسلم فى صحيحه، كتاب القدر برقم ٢٦٥٩-٢٦٦٠، ٢٠٤٩/٤.

قال شيخ الإسلام:

"ثم كتب فى اللوح المحفوظ مقادير الخلق، فأول ما خلق الله القلم قال له: اكتب قال: ما أكتب؟ قال: اكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة..."(١).

ومن الأدلة على هذه المرتبة قول الله عز وجل: ﴿**أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالأَرْضِ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾(٢).

وقوله عز وجل: ﴿**مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ فِي أَنفُسِكُمْ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ**﴾(٣)>

ومنها قول الرسول ﷺ: "**كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة. قال: وعرضه على الماء**"(٤).

المرتبة الثالثة:

مشيئته سبحانه وتعالى للأشياء قبل كونها على وفق ما سبق به علمه مما كتبه جل وعلا فى اللوح المحفوظ، فلا يقع شئ فى الكون، وفى ملك الله تعالى إلا بمشيئته، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، ولا يقع فى ملكه عز وجل من حركة ولا سكون إلا بمشيئته وعلى مقتضى حكمته كيف شاء ومتى شاء سبحانه، ولا يكون فى ملكه إلى ما يريد، سبحانه وتعالى على كل شئ قدير، لا إله إلا هو. ومن الأدلة على هذه المرتبة قول الله عز وجل: ﴿**وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾(٥)، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ العَالَمِينَ**﴾(٦).

---

(١) مجموع الفتاوى ١٤٨/٣.
(٢) سورة الحج، الآية ٧٠.
(٣) سورة الحديد، الآية ٢٢.
(٤) صحيح مسلم، ٢٠٤٤/٤، برقم ٢٦٥٣.
(٥) سورة البقرة، من الآية ٢٥٣.
(٦) سورة التكوير، الآية ٢٩.

قال الإمام ابن القيم:

"وقد دل على ذلك إجماع الرسل من أولهم إلى آخرهم وجميع الكتب المنزلة من عند الله، والفطرة التى فطر الله عليها خلقه وأدلة العقول والعيان، وليس فى الوجود موجب ومقتضى إلا مشيئة الله وحده، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن ..."(١).

المرتبة الرابعة:

الإيمان بخلق الله تعالى الأشياء وتكوينها وإيجاجها على وفق مشيئته ما سبق به علمه وكتابته، فتكون وتوجد كما شاء لها فى أعيانها، وهيئاتها، وأزمانها، وأوصافها، لا تخرج فى ذلك كله عما شاءه وأراده عز وجل.

وهذه المرتبة هى من أعظم وأكثر محل للنزاع والخلاف بين أهل الحق وبين مخالفيهم من أهل البدع والأهواء.

ومن الأدلة على ذلك قول الله عز وجل: ﴿**اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ**﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾(٣)، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّمَّا خَلَقَ ظِلالاً وَجَعَلَ لَكُم مِّنَ الجِبَالِ أَكْنَاناً وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُم بَأْسَكُمْ** ﴾(٤).

يقول ابن القيم رحمه الله تعالى:

(١) شفاء العليل، ص ٤٣.
(٢) سورة الزمر، الآية ٦٢.
(٣) سورة الصفات، الآية ٩٦.
(٤) سورة النحل، من الآية ٨١.

"فأخبر أنه هو الذى جعل السرابيل: وهى الدروع والثياب المصنوعة، ومادتها لا تسمى سرابيل إلا بعد أن تحليها صنعة الآدميين وعملهم، فإذا كانت مجعولة لله فهى مخلوقه له بملتها: صورتها ومادتها وهيأتها ..."(١).

ومن الأدلة على هذه المرتبة قوله الرسول ﷺ: "**إن الله يصنع كل صانع وصنعته**"(٢).

ويقول الإمام البخارى:

"فأخبر أن الصناعات وأهلها مخلوقة"(٣).

وخلاصة مذهب أهل السنة والجماعة فى الإيمان بالقدر أن الله علم الأشياء كلها وعلم ما تكون عليه، ثم كتبها فى اللوح المحفوظ، ثم شاءها أرادها، ثم خلقها وأوجدها طبقاً لما علمها وكتبها وشاءها أن تقع، فكل مقدور وكائن تتوفر فيه حسب معتقدهم أربعة أشياء:

- أن الله تعالى علمها بعلمه الأزلى.
- أن الله كتبها فى اللوح المحفوظ قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة.
- أن الله تعالى شاءها أن تكون وأن تقع.
- أنها وقعت وكانت بقدرته ومشيئته وخلقه وتكوينه.

(١) شفاء العليل، ص ٥٤-٥٥.
(٢) البخارى: خلق أفعال العباد، ص ٢٥.
(٣) المصدر السابق، ص ٢٥.

والمقدورات الواقعة إنما وقعت بكسب العباد وإراداتهم التابعة لإرادة الله تبارك وتعالى، والإرادة المتعلقة بالقدرة هى الإرادة الكونية القدرية التى لا يختلف ما أريد بها.

ولا يعنون بهذا أن الإنسان مجبور، بل أنه أمام غيب لا يعلم ما قدّر الله وقضاه فيه، فهو يفعل باختياره، ولا علم له بأن هذا يتخلف عنه أو لا يتخلف ثم لا يعلم أيضاً إن بذل الأسباب كان كذا وكذا، فإن الموانع والأسباب يقدرها الله تعالى ويقضيها.

فتراه يحقق إرادته واختياره، ثم يعزم ويقصد باذلاً الأسباب سعياً منه فى تحصيل المراد، فإن وقع وكان ما أراده حمد الله تعالى، وإن وقع غير ذلك فإنه يصبر ويحتسب مع اعتقاده الجازم بأن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وأن ما أخطأه لم يكن ليصيبه، وهو مع هذا كله لا يرى فى نفسه إكراهاً أو جبراً، ولكنه يقول ويردد: ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، ويقول أيضاً: قدر الله ما شاء فعل.

وأفعال العباد تنسب إليهم، ولا يعنون أنهم خلقوها فى أنفسهم، بل الله مكنهم منها وشاءها لهم وأقدرهم عليها، وخلق فيهم الإرادة والقدرة على تلك الأفعال، فالأفعال تنسب إليهم فعلاً وكسباً.

ومن ثم يمدحون عليها أو يذمون مع اعتقادهم أن الله خلقها وأوجدها، وأنه لو لم يشأها لم تكن، فهو سبحانه وتعالى الذى أعانهم وأقدرهم عليها. فهى تضاف إلى العباد كسباً وفعلاً.

وهذه العقيدة تتفق مع النصوص الشرعية من أن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا يقع فى ملكه إلا ما يريد، وأن للعباد مع ذلك كله مشيئة وإرادة واختيار، عليها يمدحون أو يذمون.

وتقوم هذه العقيدة على الجمع بين النصوص، وعدم إهمال أى منها فيضاف الله تعالى ما يناسب كماله، ويضاف إلى العبد ما يناسب حاله على حد قول الله تعالى: ﴿**لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ، وَمَا تَشَاءُونَ إِلاَّ أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ العَالَمِينَ**﴾(١).

فهذه آية جامعة تثبت مشيئة العباد بما يناسبهم، وتثبت لله تعالى كمال المشيئة، وأن مشيئة العباد تابعة لمشيئة الله لأنه سبحانه خالق كل شئ.

ويضاف أيضاً بأن إرسال الرسل، وإنزال الكتب، وإثبات الحدود الشرعية كلها تثبت مشيئة العباد.

وقد وقع الخلاف فى مسألة القدر فى صدر هذه الأمة، ثم كثر الخوض فيها وحدث فى الإسلام أمر عظيم.

خالفت فيه طوائف ممن خولف بهم عن الصراط المستقيم، واتبعوا السبل فتفرق بهم عن سبيل الله ومنهجه القويم، وانتصروا لأهوائهم فارادهم فى مهاوى الهلاك والردى.

لقد كانت البداية الحقيقية لنشأة الاختلاف، وتفرق الأمة فى هذا الأصل العظيم فى أواخر عهد الصحابة رضى الله تعالى عنهم، حين نبغ معبد الجهنى(٢)، وأظهر القبول بنفى القدر كما روى الإمام مسلم رحمه الله عن يحيى بن يعمر قال: "كان أول من قال فى القدر بالبصرة معبد الجهنى، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميرى حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء فى القدر.

(١) سورة التكوير، الآية ٢٨، ٢٩.

(٢) معبد الجهنى، يقال ابن عبد إله بن عكيم، ويقال ابن عبد الله بن عويم، ويقال ابن خالد، كان أول من تكلم فى القدر بالبصرة، وكان رأساً فى القدر. وهو فى عداد التابعين. قتله الحجاج سنة ٨٠هـ. تهذيب التهذيب ١٠/٢٢٥-٢٢٦.

فوفق لنا عبد الله بن مر بن الخطاب داخلاً المسجد، فكتنفته أنا وصاحبى أحدثنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبى سيكل الكلام إلى فقلت: أبا عبد الرحمن! إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون القرآن ويتقفرون العلم وذكر من شأنهم، وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنف.

قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أنى برئ منهم، وأنهم برءآء منى، والذى يحلف به عبد الله بن عمر! لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منها حتى يؤمن بالقدر. ثم قال حدثنى أبى عمر بن الخطاب ..."[1]، فذكر حديث جبريل المشهور.

يقول شيخ الإسلام ابن تيميه: "وقد روى أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له: سيسوية من أبناء المجوس، وتلقاه عنه معبد الجهنى وقد أخذ غيلان الدمشقى عن معبد"[2].

ويعتبر هؤلاء هم أقطاب القدرية ورجالها الأوائل، ويدور مذهبهم على مرتبة العلم، ومرتبة الخلق والإيجاد، فهم ينفون عمل الله بأفعال العباد والأشياء قبل وقوعها، كما ينفون خلقه عز وجل لأفعال العباد وتقديره سبحانه لها، ويمثل هذا المذهب الغلو والتطرف فى نفى القدر، ويمثل رجاله غلاة نفاة القدر.

يقولون: لا قدر وأن الأمر أُنف، فمن شاء هدى نفسه، ومن شاء أضلها، فالأمر كله مرجعه إلى مشيئة العبد واختياره لنفسه وإرادته الخير أو الشر والهدى أو الضلال.

وهؤلاء أثبتوا فى ملك الله ما لا يريد ولا يشاء، وتوهموا وقوع ما لا يشاء فى ملكه عز وجل، واعتقدوا أن فى مشيئة الله ما لا يكون ولا يقع. ولقد انقرض هذا المذهب، وانقرض أهله، ولكن بقيت خلوفهم وذيولهم الذين اتخذوا

(١) صحيح مسلم ١/٣٦-٣٧، رقم ٨.
(٢) مجموع الفتاوى ٧/٣٨٤-٣٨٥، وانظر الشريعة للآجرى، ص ٣٤٣، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائى ٤/٧٥٠، وتهذيب التهذيب ١٠/٢٢٦.

من أولئك الغلاة سلفاً وسادة، فجاءوا من بعدهم يقررون ما أسسه أسلافهم، وأنه سبحانه يعلم بالأشياء قبل وقوعها، إلا أنم ينفون تقدير الله وخلقه لأفعال العباد، فهم نفاة للقدر بهذا المعنى، وإن سموا باطلهم ونفيهم عدلاً.

يقول القرطبى رحمه الله وغيره: "قد انقرض هذا المذهب – أى مذهب غلاة النفاة – ولا نعرف أحداً ينسب إليه من المتأخرين. قال: والقدرية اليوم مطبقون على أن الله عالم بأفعال العباد قبل وقوعها، وإنما خالفوا السلف فى زعمهم بأن أفعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال، وهو مع كونه مذهباً باطلاً أخف من الأول"(١).

وهذا المذهب القائم على نفى خلق الله تعالى وتقديره لأفعال العباد. هو الذى تبنته المعتزلة، وجعلته أصلاً من أصولها الذى يقوم عليه كيان الاعتزال، ومذهبهم فى الاعتقاد.

ولقد نبغت طائفة أخرى خولف بها عن صراط الله فاظهروا مذهباً يمثل طرفاً مضاداً للقول بنفى القدر، وهو القول بالجبر، ومداره ومضمونه: أن العبد مجبور على أفعاله، فلا قدرة له، ولا اختيار، ولا إرادة، فهو كالريشة فى مهب الريح وأن الأفعال إنما تنسب إليه كنسبة الحركة للأشجار والجريان للماء والدوران للأفلاك والزوال للشمس. وأما فى حقيقة الأمر فإنه مجبور على فعل الطاعات، وعلى فعل المعاصى، لا قدرة له البتة، وأن الله تعالى هو الفاعل القادر.

(١) فتح البارى شرح صحيح البخارى ١١٩/١.

وهؤلاء هم أتباع الجهم بن صفوان(١)، وكان ذلك فى أواخر دولة بنى أمية بعد ظهور القدرية، وظهور المعتزلة وغيرهم(٢).

ويمثل هذا المذهب الغلو والتطرف فى إثبات القدر لله تبارك وتعالى القائم على نفى قدرة العبد وإرادته واختياره، وهؤلاء شر من النفاة، وأضر على الإسلام وأهله منهم حيث أن مذهبهم يستلزم تعطيل الأمر والنهى، ونفى الحكمة والرحمة عن الله تعالى فيما شرع وأمر ونهى.

ما تقدم هو خلاصة أقوال الناس، وتفرق المذاهب فى القدر. ومخالفتهم للحق بسبب الخوض فى مسائل القضاء والقدر، وما آل بهم الأمر إلى الكفر والضلال والإلحاد فى دين الله.

كل ذلك بسبب خوضهم فيه بلا علم ولا هدى من الله، وبسبب إطلاق عنان العقل والرأى والاستحسان فيما غيب الله تعالى عن مدارك العقول. ومرجع ذلك هو عدم الوقوف عند النصوص الشرعية، وعدم تقديم النقل، وعدم الكف عما كف عنه السلف، والوقوف حيث وقفوا.

كل ذلك وهم يعلمون حق العلم الأمر بالإمساك والوقوف عند ذكر القدر وهو أصل عظيم من أصول وقواعد الإيمان بالقدر عند سلف هذه الأمة امتثالاً لأمر رسول الله ﷺ، ثم لأنه سر عظيم من سر الله تبارك وتعالى، فلا ينبغى الخوض فيه، ولا الغلو فى مباحثه وتفريعاته، تحقيقاً لقول الله تبارك وتعالى: ﴿**لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾(٣). ولأنه هو الحكيم العليم، الذى لا يخلو شئ من فعله من العدل والرحمة والحكمة، سواء أدركت

(١) هو جهم بن صفوان أبو محرز السمرقندى الضال المبتدع، راس الجهمية، قال الذهبى رحمه الله. هلك فى زمان التابعين،وما علمته روى شيئاً ولكن زرع شراً عظيماً، قتل سنة ١٢٨هـ، ميزان الاعتدال ٤٢٦/١، البداية والنهاية ٢٧/١٠.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى ٤٦٠/٨ وما بعدها.

(٣) سورة الأنبياء، الآية ٢٣.

العقول ذلك أم جهلته وغاب عنها فالخير كليه بيديه سبحانه وتعالى، والشر ليس إليه.

ولا ريب أن الحق هو ما ذهب إليه سلف الأمة، وأهل السنة والجماعة، وقولهم حق وصواب بين باطلين، وهدى ورشاد بين ضلالتين، وبهذا تتبين وسطيتهم بين فرق الأمة، وهكذا دين الله وسط بين الغالى والجافى، وهكذا يتميز الحق والرشاد بين الإفراط والتفريط الذى عليه أهل الباطل.

فالقدرية النفاة يمثلون الإفراط والغلو فى إثبات قدرة العبد، ويمثلون التفريط والتقصير والجفاء بما سلبوه من قدرة الله ونفوه عنه تبارك وتعالى، بينما يمثل القدرية الغلاة – الجبرية – الإفراط والغلو فى إثبات القدر لله تبارك وتعالى، ويمثلون التفريط والتقصير العظيم بما سلبوه من مشيئة الإنسان وقدرته واختياره. ولا شك أن كلا الفريقين من الإفراط والتفريط على شفا جرف هار، وكما قيل: كلا طرفى قصد الأمور ذميم، ولا يمنعنا الحكم بخطئهم وضلالهم، عند تحقيق مذاهبهم وأقوالهم أن نقول ونقرر أن كل فريق معه بعض الحق والصواب.

فالقدرية النفاة والمعتزلة أحسنوا فى إثبات قدرة العبد واختياره وإرادته، وأساءوا إساءة بليغة فى نفى تقدير الله وخلقه لأفعال العباد، والقدرية الغلاة من الجهمية أحسنوا فى إثبات قدرة الله، وأساءوا فى نفى قدرة العبد واختياره لأفعاله.

فكل فريق أحسن فى جانب، وأساء فى جانب، فليس المذهب الحق والرشاد المحض فى قول أى منهما.

وأما أهل السنة والجماعة فقد جمعوا فى مذهبهم بين الحسنتين وزادوا عليها واجتنبوا إساءة كل فريق منهم. نظروا إلى نصوص الكتاب والسنة،

وجمعوا بينها بخلاف أولئك الذين نظروا إليها بعين عوراء، فأعملوا جانب من النصوص وأهملوا الجانب الآخر، يأخذون ما لهم، ويدعون ما عليهم.

والأصل والحق إنما هو فى جمع نصوص الباب وإعمال الثابت منها، والانقياد لها، والتسليم لما جاء عن الله تبارك وتعالى وعن رسوله ﷺ؛ فأعملوا النصوص العامة المثبتة لمشيئة الله وفعله وخلقه، كما أعملوا النصوص المثبتة لقدرة العبد ومشيئته وفعله، ولكن قيدوه بخلق الله وجعلوا مشيئة العبد تناسب ضعفه وحاله، فقالوا: إن مشيئته مخلوقة لله تابعة لمشيئته تبارك وتعالى.

وبهذا جاء مذهبهم جامعاً لكل إحسان، بريئاً من كل إساءة، فتوسطوا بين الضلالتين، أعنى: النفى والجبر، فأثبتوا قدر الله على ما قررته النصوص، وأثبتوا اختيار العبد وكسبه، الذى به يحمد أو يذم ويثاب أو يعاقب.

مع الاعتقاد أن إرادة العبد لا تخرج عن إرادة الله تعالى، جمعاً منهم بين النصوص وعدم ضرب بعضها ببعض، أو رد شئ منها، ووقوفاً عند النصوص وتقديمها على العقل والرأى، ثم وقوفاً على فهم سلف الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان فى تلك النصوص.

وإن مما قرره علماء السلف وأجمعوا عليه: تحريم الخوض فى القدر، ووجوب الإمساك عنه، وتحقيقاً لهذا الأصل قرروا وجوب ترك الكلام مع أهل القدر فيه وترك الاستماع إلى شبههم وضلالاتهم لما تسبب من الزيغ والضلال والانحراف.

كل ذلك على مقتضى النصوص الشرعية، والوقوف عندها، والاقتداء بسلف الأمة والصحابة الكرام، ومن تبعهم بإحسان من علماء أهل السنة والجماعة على ما جاء عنهم وثبت، قولاً وفعلاً واعتقاداً.

وأذكر هنا طائفة عطرة من آثار السلف التى تبين مذهبهم ومواقفهم، والتى عليها بنى أهل السنة والجماعة قواعدهم وأصولهم فى الاعتقاد والدين.

- عن **على بن أبى طالب** رضى الله عنه: أنه ذُكر عنده القدر يوماً، فأدخل إصبعيه – السبابة والوسطى – فى فيه، فرقم بهما باطن يدين فقال: "أشهد أن هاتين الرقمتين كانتا فى كتاب الله"(١).
- وعنه أيضاً قال: "إن أحدكم لن يخلص الإيمانُ إلى قلبه، حتى يستيقين يقينا غير ظن، أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه"(٢).
- وعن **ابن مسعود** رضى الله عنه قال: "لا والله لا يطعم رجل طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر ..."(٣).
- وعن **ابن عباس** رضى الله عنه قال: "العجز والكيس من القدر" وفى رواية آخرى "العجز والكيس بقدر"(٤).

---

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٤٣٢/٢ رقم ٩٥٥، والآجرى فى الشريعة، ص ٢٠٢، واللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٧٣٧/٤ رقم ١٢١٣، وابن بطة فى الإبانة: ٢٤٨/٢ رقم ٣٠٨: كلهم من طريق عبد العزيز بن أبى سلمة، عن عبد الرحمن ابن كعب .. به، بألفاظ متقاربة.

(٢) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٧٣٨/٤ رقم ١٢١٤.

(٣) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٧٣٩/٤ رقم ١٢١٨، وعبد الرزاق فى المصنف حديث رقم ٢٠٠٨١ بسند آخر عن الحارث، ورواه ابن بطة فى الإبانة ٢٥٣/٢.

(٤) رواه البخارى فى خلق أفعال العبد، ص ٤٠ بسند صحيح، واللالكائى فى شرح اصول الاعتقاد ٦٠٧/٣ رقم ٩٧٠، ٧٤١/٤ رقم ١٢٢١ ومرفوعاً عن ابن عمر رقم ١٠٢٧، ١٢٠٠.

- وعن **طاووس اليمانى** قال: "أدركت ناساً من أصحاب النبى يقولون: كل شئ بقدر، وسمعت ابن عمر يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "**كل شئ بقدر حتى العجز والكيس**"(١).
- وعنه أيضاً قال: "أدركت ثلاثمائة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: كل شئ بقدر"(٢).
- وعن **عبادة بن الصامت** رضى الله عنه قال له ابنه عبد الرحمن: أوصنى، قال: "اجلسونى، فاجلسوه ثم قال: يا بنى اتق الله، ولن تتق الله حتى تؤمن بالقدر خيره وشره، وتعمل أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك. ثم قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "**القدر على هذا، من مات على غير هذا أدخله الله النار**" "(٣).
- وبنحو هذا جاء عن **سلمان الفارسى** رضى الله عنه(٤)، **وعمران بن حصين** رضى الله عنه(٥)، و**جابر بن عبد الله** رضى الله عنه(٦).

هذه بعض أقوال السلف من الصحابة الكرام رضى الله تعالى عنهم فى بيان معنى القدر، وأنه شامل لجميع أفعال العباد، ومدى أهمية ذلك فى الإيمان وموقعه منه.

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة، ص ٤١٧ بسند حسن.
(٢) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٥٨٠/٤.
(٣) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٧٤٥/٤ رقم ١٢٣٣.
(٤) المصدر السابق ٧٤٩/٤ رقم ١٢٤٠.
(٥) المصدر السابق ٧٤٩/٤ رقم ١٢٣٩.
(٦) المصدر السابق ٧٥٠/٤ رقم ١٢٢.

وأما أقوالهم فى بيان الموقف الحق، والواجب الشرعى نحو هذا الركن، وبيان حكم من خالف فى ذلك، وواجبنا نحو المخالف، والموقف منه، ومن مذهبه فكثيرة جداً.

وعلة ذلك ظهور المخالفين، وظهور مذهبهم فى أواخر عهد الصحابة، لذلك أنبروا رضى الله عنهم للذب عن دين الله، وتخليصه من الشوائب، ونصحاً للأمة ثم تبعهم على ذلك الجهاد والبيان التابعون ومن تبعهم بإحسان، تقريراً للقواعد العامة والأصول الشرعية التى يجب مراعتها فى دين الله.

فعن **ابن أبزى** قال: "أتى عمر فقيل له: إن ناساً يتكلمون فى القدر، فقام خطيباً فقال: يا أيها الناس إنما هلك من كان قبلكم فى القدر، والذى نفس عمر بيده، لا أسمع برجلين تكلما فيه إلا ضربت أعناقعهما، قال (ابن أبزى): فأحجم الناس، فما تكلم فيه أحد حتى ظهرت نابغة الشام"(١).

وعن **على بن أبى طالب** رضى الله عنه "أن رجلاً جاءه فقال: أخبرنى عن القدر! فقال: طريق مظلم فلا تسلكه، قال: أخبرنى عن القدر قال: بحر عميق فلا تلجه، قال: أخبرنى عن القدر!، قال: سر الله فلا تكلفه..."(٢).

وعن **ابن عباس** رضى الله عنه قال: "ما غلا أحد فى القدر إلا خرج من الإسلام"(٣).

(١) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٧٣٥/٤ رقم ١٢٠٨.
(٢) رواه الآجرى فى الشريعة، ص ٢٠٢.
(٣) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٦٣٢/٤ رقم ١٢٠٨.

وعنه أيضاً قال: "القدر نظام التوحيد، فمن وحد الله ولم يؤمن بالقدر كان كفره بالقضاء نقضاً للتوحيد، ومن وحد الله وآمن بالقدر، كان العروة الوثقى لا انفصام لها"(١).

وعنه أيضاً قال: "كلام القدرية كفر، وكلام الحرورية ضلالة"(٢).

وعنه أيضاً قال: "ليس قوم أبغض إلى الله من القدرية..."(٣).

وعن **طاووس** قال: "دخلنا على ابن عباس .. فقال له طاووس: يا ابن عباس! الذين يقولون فى القدر؟ فقال ابن عباس: أرونى بعضهم، قال: قلنا: صانع ماذا؟ قال: إذا أجعل يدى فى رأسه، ثم أدق عنقه"(٤).

وعن **محمد بن عبيد المكى** قال: "قيل لابن عباس رضى الله عنهما: إن رجلاً قدم علينا يكذب بالقدر، فقال: دلونى عليه - وهو يومئذ أعمى - فقالوا: وما تصنع به؟ قال: والذى نفسى بيده لئن أستمكنت منه لأعضن أنفه حتى أقطعه، ولئن وقعت رقبته فى يدن لأدقنها، والذى نفسى بيده لا ينتهى بهم سوء رأيهم يخرجوا الله عز وجل من أن يكون قدر الخير، كما أخرجوه من أن يقدر الشر"(٥).

وعن **عكرمة** قال: "كمنت حاضراً عند ابن عباس، فجاءه رجل فقال: يا ابن عباس! أخبرنى عن القدرية، فإن الناس قد اختلفوا عندنا بالمشرق، فقال: القدرية قوم يكونون فى آخر الزمان، دينهم الكلام، يقولون إن الله لم يقدر المعاصى على خلقه، وهو معذبهم على ما قدر عليهم، فأولئك هم

(١) المرجع السابق ٦٧٠/٤.
(٢) المرجع السابق ٦٩٦/٤.
(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٤١٧/٢.
(٤) السابق ٤١٦/٢.
(٥) رواه الآجرى فى الشريعة، ص ٢٣٨، وعبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٤١٢/٢، واللالكائى فى أصوله ٦٢٥/٤.

القدرية فأولئك هم مجوس هذه الأمة، وأولئك ملعونون على لسان النبيين أجمعين فلا تقاولوهم فيفتنوك، ولا تجالسوهم، ولا تعودوا مرضاهم، ولا تشهدوا جنائزهم، أولئك أتباع الدجال، لخروج الدجال أشهى إليهم من الماء البارد ..."(١).

وعن **ابن عمر** رضى الله عنهما قال: "إن القدرية مجوس هذه الأمة، إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم"(٢).

وعن **نافع** قال: "قيل لابن عمر يوماً: إن قوماً يقولون لا قدر، فقال: أولئك القدريون، أولئك مجوس هذه الأمة"(٣).

وعن **نافع** أيضاً قال: "كان لابن عمر صديق من أهل الشام يكاتبه، فكتب إليه: من عبد الله بن عمر، بلغنى أنك تكلمت فى شئ من القدر، فإياك أن تكتب إلى فإنى سمعت رسول الله ﷺ يقول: "**سيكون فى أمتى أقوام يكذبون بالقدر**" "(٤).

وعن **أبى هريرة** رضى الله قال: "سيكون ناس يصدقون بالقدر ويكذبون بقدر". قال الراوى: فلعنهم ابو هريرة رضى الله عنه عند قوله هذا(٥). هذا(٥).

وأما ما جاء عن أئمة التابعين ومن تبعهم فى تأصيل الاعتقاد وحمايته من البدع والمحدثات فكثير جداً، ومنه:

عن سالم بن عبد الله بن عمر: أنه كان يلعن القدرية(٦).

---

(١) السابق ٦٩٤/٤-٦٩٥.
(٢) السابق ٦٣٩/٤ صح الحديث مرفوعاً إلى النبى ﷺ انظر ظلال الجنة تخريج السنة رقم ٣٣٨-٣٤٢.
(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٤٣٣/٢.
(٤) السابق ٤١٨/٢-٤١٩.
(٥) السابق ٤٢٠/٢.
(٦) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٦٤٥/٤.

وروى **عكرمة** قال: "سمعت القاسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر يلعنان القدرية الذين يكذبون بقدر الله، حتى يؤمنوا بخيره وشره"(١).

وعن **مجاهد** قال: "لا تكون مجوسية حتى تكون قدريه، ثم يتزندقوا ثم يتمجسوا"(٢).

وعنه أيضاً قال: "القدرية مجوس هذه الأمة ويهودها، فإن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم"(٣).

وعن **ابن شهاب الزهرى** قال: "الإيمان بالقدر نظام التوحيد، فمن وحد ولم يؤمن بالقدر كان ذلك ناقضاً لتوحيده"(٤).

وعن **ميمون بن مهران** قال: ثلاث أرفضوهن: سب أصحاب محمد ﷺ والنظر فى النجوم، والنظر فى القدر"(٥).

وعن **أيوب السختيانى**: "قال لى أبو قلابة: يا أيوب! اضبط عنى أربعاً: لا تقولن فى القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذكر أصحاب محمد فامسك ولا تمكن أصحاب الأهواء سمعك، فيغيروا قلبك"(٦).

وعن **محمد بن سيرين قال**: "إن لم يكن أهل القدر من الذين يخوضون فى آيات الله عز وجل، فلا أدرى ما هم".(٧)

وعن **زيد بن أسلم** قال: "القدر قدرة الله فمن كذب بالقدر، فقد جحد قدرة الله عز وجل"(١).

---

(١) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٣٩١/٢.
(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٤٣٣/٢.
(٣) رواه الآجرى فى الشريعة، ص ٢٢٥.
(٤) سير أعلام النبلاء ٣٤٣/٥.
(٥) رواه الإمام أحمد فى فضائل الصحابة ٦٠/١.
(٦) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٦٨٩/٤.
(٧) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة (٤٣٢/٢)، والآجرى فى الشريعة، ص ٢٢٥.

وعن **الحسين بن محمد بن الحنفية:** "لا تجالسوا أهل القدر"(٢).

وعنه أيضاً أنه كان ينهى عن مجالسة معبد ويقول: "لا تجالسه فإنه ضال مضل"(٣).

وعن **الحسن البصرى** أنه قال: "من كذب بالقدر فقد كفر"(٤).

وعنه أيضاً قال: "إياكم ومعبد فإنه ضال مضل"(٥).

وعن **طاووس** قال: "احذروا قول معبد، فإنه كان قدرياً"(٦) وعنه أيضاً أن كان يطوف بالبيت، فلقيه معبد، فقال له: أنت معبد؟ قال: نعم، فالتفت إلى من حوله – وكان معه – فقل: هذا معبد فأهينوه(٧).

وعن **حماد بن زيد** قال: "كنت مع أيوب ويونس وابن عون وغيرهم، فمر عمرو بن عبيد، فسلم عليهم، ووقف وقفة، فما ردوا عليه السلام، ثم جاز فما ذكروه"(٨).

وعن **الإمام أحمد،** عن أبى داود قال: "حدثنا عبد الله بن بكر بن عبد الله المزنى – وكان عندنا من خيار الناس – قال: ما كان أحد أحب إلى من عمرو بن عبيد، وكنا نحب أن نتشبه به فى حياة الحسن، قال: فإنى لأذكر أول يوم تكلم فيه، فتفرقنا عنه، قال: فما كنت أحب أن أكلمه ..."(٩).

وعن **معمر بن راشد** قال: "كمنت عند ابن طاووس وعنده ابن له، إذا أتاه رجل يقال له صالح، يتكلم فى القدر. فتكلم بشئ، فأدخل ابن طاووس

(١) رواه الآجرى فى الشريعة، ص ٢٢١.
(٢) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٣٩٠/٢، واللالكائى فى أصوله ٦٩٠/٤.
(٣) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٣٩١/٢.
(٤) سير أعلام النبلاء ٥٨١/٤.
(٥) السابق ١٨٧/٤.
(٦) السابق ١٨٧/٤.
(٧) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٦٣٦/٤-٦٣٧.
(٨) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٤٣٥/٢.
(٩) السابق ٤٣٩/٢-٤٤٠.

إصبعيه فى أذنيه، وقال لابنه: أدخل أصابعك فى أذنيك واشدد، فلا تسمع من قوله شيئاً، فإن القلب ضعيف"(١).

وعن **الليث بن سعد** قال فى المكذب بالقدر: "ما هو بأهل أن يعاد فى مرضه، ولا يرغب فى شهود جنازته، ولا تجاب دعوته"(٢).

وعن **أبى داود** قال: "سمعت أحمد سئل عن القدرى يجادل؟ قال: ما يعجبنى قال: لا يدعنى، قال: ذلك أحرى أن لا تكلمه إذا كان صاحب جدال"(٣).

وعن **عبد الله بن الإمام أحمد** قال: "سمعت أبى يقول: لا يصلى خلف القدرية والمعتزلة والجهمية". وعنه أيضاً قال: "سألت أبى مرة أخرى عن الصلاة خلف القدرى فقال: إن كان ممن يخاصم فيه، ويدعم إليه، فلا نصلى خلفه"(٤).

وعن مؤمل بن إسماعيل أنه كان يقول فى غير مجلس: "أحَرِّج على كل مبتدع: جهمى أو رافضى، أو قدرى، أو مرجئ سمع منى، والله لو عرفتكم لم أحدثكم"(٥).

وعن **الفضيل بن عياض** قال: "من جلس مع صاحب بدعة فاحذره، ومن جلس مع صاحب بدعة لم يعط الحكمة، وأحب أن يكون بينى وبين صاحب بدعة حصن من حديد، آكل عند اليهودى والنصرانى، أحب إلى من أن آكل مع صاحب بدعة"(٦).

(١) رواه عبد الرزاق فى مصنفه كتاب الجامع ١٢٥/١١.
(٢) رواه الآجرى فى الشريعة، ص ٢٢٧.
(٣) رواه أبو داود فى مسائل الإمام أحمد، ص ٢٧٢.
(٤) رواه عبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٣٨٤/١-٣٨٥.
(٥) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٦٣٨/٤.
(٦) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٦٣٨/٤.

ولما سئل **أحمد بن حنبل** عن حكم من قال بالقدر، أجاب: "إنه إذا لم يقر بعلم الله، وزعم أنه لم يكن له علم حتى خلقه فهو كافر، وإن من جحد العلم يستتاب، فإن تاب وإلا قتل"(١).

وعن **عمر بن عبد العزيز** أنه استفتى سهيل بن مالك: "ما رأيك فى القدرية؟ فقال: رأيى أن تستتيبهم، فإن تابوا وإلا عرضتهم على السيف، فقال له عمر: وذلك رأيى. قال الإمام مالك: وذلك رأيى"(٢).

وقد عقد الإمام اللالكائى فى أصول اعتقاد أهل السنة فصلاً فى حكمهم قال: "سياق ما روى من المأثور فى كفر القدرية وقتلهم، ومن رأى استتابتهم ومن لم ير"(٣). ومما ذكره فيه رحمه الله: "أن ابن عباس قال: كلامهم كفر، وأن ابن عمر تبرأ منهم، وعقب بقوله: ولا يجوز على ابن عمر أن يتبرأ من المسلمين، وعن على أنه قال لمن أقر بالقدر: "والله لو قلت غير هذا لضربت الذى فى عيناك، وعن ابن عمر أيضاً قال: لو برزت لى القدرية فى صعيد واحد، فلم يرجعوا لضربت أعناقهم.

ثم قال: ومن التابعين: عن عمر بن عبد العزيز، ونافع: أنهم يستتابون فإن تابوا وإلا قتلوا، ومن الفقهاء: عن مالك بن أنس والأوزاعى، وعبيد الله بن الحسن العنبرى: أنهم يستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا.

وذكر عن **سعيد بن جبير** أنه قال: القدرية يهود، وعن الشعبى: القدرية نصارى، وعن نافع مولى ابن عمر: القدرية يقتلون، وعن المازنى: أنه

(١) رواه الخلال فى السنة ٥٢٩/٣.
(٢) رواه الإمام مالك فى الموطأ ٩٣/٣، وبنحوه رواه الخلال فى السنة ٥٢٩/٣، وعبد الله بن الإمام أحمد فى السنة ٤٣١/٢، والآجرى فى الشريعة، ص ٢٠٢ بسند صحيح.
(٣) رواه اللالكائى فى شرح أصول الاعتقاد ٦٣٨/٤.

نقل عن الشافعى أنه كفرهم، وعن إبراهيم بن طهمان: القدرية كفار، وعن الإمام أحمد مثل قول مالك"(١).

ويقول **الإمام البغوى** رحمه الله: "وقد مضت الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدعة، ومهاجرتهم.

قال **ابن عمر** فى أهل أهل القدر: أخبرهم أنى برئ منهم، وأنهم منى برءاء. وقال أبو قلابة: لا تجالسوا أصحاب الأهواء، أو قال: أصحاب الخصومات فإنى لا آمن أن يغمسوكم فى ضلالتهم، ويلبسوا عليكم بعض ما تعرفون.

وقال رجل من أهل البدع لأيوب السختيانى: يا أبا بكر! أسألك عن كلمة، فولى وهو يقول بيده: ولا نصف كلمة، وقال مالك: بئس القوم أهل الأهواء لا نسلم عليهم، ثم قال رحمه الله: وهذا الهجران، والتبرى، والمعاداة، فى أهل البدع والمخالفين فى الأصول ..."(٢).

ويقول **الإمام الطحاوى** رحمه الله: "وكل شئ يجرى بتقديره ومشيئته، ومشيئته تنفذ، لا مشيئة للعباد، إلا ما شاء لهم، فما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، يهدى من يشاء، ويعصم ويعافى فضلاً، ويضل من يشاء، ويخذل ويبتلى عدلاً، وكلهم يتقلبون فى مشيئته، بين فضله وعدله، وهو متعال عن الأضداد والأنداد، لا راد لقضائه، ولا معقب لحكمه، ولا غالب لأمره، آمنا بذلك كله، وأيقنا أن كلا من عنده"(٣).

(١) انظر أصول اعتقاد أهل السنة ٤/٧٠٩-٧٠٨.
(٢) انظر شرح السنة للبغوى ١/٢٢٧-٢٢٩.
(٣) شرح العقيدة الطحاوية، ص ١٥٣-١٥٦.

وقال أيضاً: "وقد علم الله تعالى فيما لم يزل عدد من يدخل الجنة، وعدد من يدخل النار، جملة واحدة فلا يزاد فى ذلك العدد ولا ينقص منه، وكذلك أفعالهم فيما علم منهم أن يفعلوه".

وكل ميسر لما خلق له، والأعمال بالخواتيم، والسعيد من سعد بقضاء الله والشقى من شقى بقضاء الله.

وأصل القدر سر الله تعالى فى خلقه، لم يطلع على ذلك ملك مقرب، ولا نبى مرسل، والتعمق والنظر فى ذلك ذريعة الخذلان، وسلم الحرمان، و درجة الطغيان، فالحذر كل الحذر من ذلك نظراً وفكراً ووسوسة.

فإن الله تعالى طوى علم القدر علم القدر عن أنامه، ونهاهم عن مرامة، كما قال تعالى فى كتابه: ﴿**لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾.

فمن سأل: لم فعل؟ فقد رد حكم الكتاب، ومن رد حكم الكتاب، كان من الكافرين(١).

وقال أيضاً: "وما أخطأ العبد لم يكن ليصيبه، وما أصابه لم يكن ليخطئه وعلى العبد أن يعلم أن الله قد سبق علمه فى كل كائن من خلقه، فقدر ذلك تقديراً محكماً مبرماً، ليس فيه ناقض، ولا معقب، ولا مزيل، ولا مغير، ولا ناقص، ولا زائد من خلقه فى سماواته وأرضه.

وذلك من عقد الإيمان، وأصوله المعرفة، والاعتراف بتوحيد الله تعالى وربوبيته، كما قال تعالى فى كتابه: ﴿**وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً**﴾، وقال تعالى: ﴿**وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَراً مَّقْدُوراً**﴾ فويل لمن صار الله تعالى فى القدر خصيما، وأحضر للنظر يه قلبا سقيما، لقد التمس بوهمه فى فحص الغيب سراً كتيماً،وعاد بما قال فيه أفاكاً أثيما"(٢).

(١) السابق، ص ٢٧٤-٢٧٦.
(٢) السابق، ص ٣٠١-٣٠٦.

وقال أيضاً: "وكل يعمل لما قد فرغ له، وصائر إلى ما خلق له، والخير والشر مقدران على العباد"(١).

وقال أيضاً: "وأفعال العباد وهى خلق الله، وكسب من العباد"(٢).

(١) السابق، ص ٤٧٦.
(٢) السابق، ص ٤٩٣.

الخاتمة

بعد هذا الجهد المتواضع فى هذا الباب من أبواب العلم والإيمان أسطر هذه الخاتمة بذكر أهم النتائج والفوائد التى من أهمها ،أعظمها إشغال الأوقات بذكر الله وبتعظيمه فى ربوبيته وأسمائه وصفاته، ومن ثم فى الوهتية عز وجل والتذلل والخضوع لإرادته وحكمته وقضائه.

ثم أن الإيمان الحق فى هذا الباب رأس مال العبد فى حسن ظنه بالله والاعتقاد بأن أمره كله له خير، فيعبد الله تعالى بالشكر والحمد والثناء على جميع أحواله.

ثم أن أيضاً هو القاعدة المتينة التى يرتكز عليها فى الاطمئنان إلى جنب الله فلا يجزع لحادثة الليالى، ولا يطير فرحاً لما آتاه لله تعالى مدركاً لحكمة الابتلاء والامتحان مما يحمله على أداء حق الله على الدوام واختلاف الأحوال.

ثم أيضاً هو الأصل الذى يقوم عليه الرضى بقضاء الله وقدره، وهذا مقام الكمل من الرجل فى علاقتهم مع مولاهم جل وعلا، فأكرم بها منزلة ومقاماً تحمل صاحبها على الدخول فى ولاية الله، ونيل أشرف وأعظم ما يتنافس فيه المتنافسون، ويتسابق فيه المتسابقون.

ثم أيضاً من الفوائد إدراك أهمية ما كان عليه الصحابة الكرام وسلامة مناهجهم فى أبواب الدين والاعتقاد، وأنهم يمثلون الوسطية فى الأمة، والأخذ بجميع نصوص الباب وإعمالها، والبراءة من إهمال شيئاً منها، والبراءة من الأهواء والاعتداد بالأقوال، والآراء والتبعية لغير وحى الله تعالى.

وختاماً فالحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات، فالحديث فى ثمرات هذا العلم كثيرة جداً أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلا أن

يعلمنا ما ينفعنا، وأن ينفعنا بما علمنا، فإنه والله عبادة لله، وقوة فى الإيمان واليقين، وثبات عند البلاء والأذى والمكروه، وأصل الصبر والاحتساب والطمأنينة فى الحياة، وجماع التوكل على الله والاعتماد عليه.

والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

المراجع

١- البداية والنهاية، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق محمد النجار، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة.

٢- تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلانى، الطبيعة الأولى سنة ١٣٢٥، مطبعة مجلس دائرة المعارف بحيدر آباد الدكن، الهند.

٣- خلق أفعال العباد، محمد بن إسماعيل البخارى، تحقيق بدر البدر، المكتبة السلفية، الكويت.

٤- الرد على الجهمية، عثمان بن سعيد الدارمى.

٥- السنة، أبو بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق د. عطية الزهرانى، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٤، دار الراية.

٦- السنة، عبد الله بن الإمام أحمد، تحقيق د. محمد بن سعيد القحطانى، الطبعة الثانية سنة ١٩٩٤، الرمادى للنشر، المملكة العربية السعودية.

٧- شرح أصول اعتقاد أهل السنة، هبة الله بن منصور اللالكائى، تحقيق: د. أحمد سعد حمدان، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

٨- شرح السنة، الحسين بن مسعود الفراء البغوى، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش، الطبعة الأولى سنة ١٩٧١، المكتب الإسلامى.

٩- شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبى العز الحنفى، الطبعة السابعة سنة ١٩٨٣، المكتب الإسلامى.

١٠- شرح النووى على صحيح مسلم، للإمام يحيى بن شرف النووى، الطبعة الأولى سنة ١٣٤٩هـ، المطبعة المصرية ومكتبتها.

١١- الشرح والإبانة على أصول السنة والديانة ومجانبة المخالفين ومباينة أهل الأهواء المارقين، عبيد الله محمد بن بطة العكبرى، تحقيق د. رضا مغسان معطى. طبعة دار التوفيق النموذجية بمصر سنة ١٩٨٤.

١٢- الشريعة، للإمام أبى بكر محمد بن الحسين الآجرى، تحقيق حامد الفقى، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣، بيروت.

١٣- شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن قيم الجوزية، دار المعرفة، بيروت سنة ١٩٧٨.

١٤- صحيح مسلم، للإمام مسلم بن الحجاج النيسابورى، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٥، مطبعة عيسى البابى الحلبى، مصر.

١٥- فتح البارى شرح صحيح البخارى للإمام ابن حجر العسقلانى، تحقيق وعناية محمد فؤاد عبد الباقى، المطبعة السلفية ومكتبتها.

١٦- فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق وصى الله محمد عباس، الطبعة الأولى سنة ١٩٨٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٧- لسان العرب، جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، طبعة دار المعارف بمصر.

١٨- مجمل اللغة، لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، مطبعة دار الجيل، بيروت.

١٩- مجموع الفتاوى لابن تيمية، جمع عبد الرحمن بن قاسم، طبعة الإفتاء، الرياض.

٢٠- مسائل الإمام أحمد، أبو داود السجستانى، طبعة دار المعراف، بيروت.

٢١- المصنف للإمام عبد الرزاق الصنعانى، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، الطبعة الأولى، منشورات المجلس العلمى سنة ١٩٧٠.

٢٢- معالم السنن للإمام أبى سليمان الخطابى، الطبعة الثانية سنة ١٩٨١، المكتبة العلمية، بيروت.

٢٣- معجم مقاييس اللغة، لأبى الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة دار الجيل سنة ١٤٢٠هـ، بيروت.

٢٤- الموطأ، للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، مطبعة عيسى البابى الحلبى، مصر.

٢٥- ميزان الاعتدال فى نقد الرجال للإمام محمد بن أحمد بن عثمان الذهبى، تحقيق على محمد البجاوى، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٣، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

فهرس الموضوعات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١-	المقدمة	٦٦٥
٢-	التعريف لغة واصطلاحاً	٦٦٩
٣-	مراتب القضاء والقدر	٦٧٠
	- المرتبة الأولى	٦٧٠
	- المرتبة الثانية	٦٧١
	- المرتبة الثالثة	٦٧٢
	- المرتبة الرابعة	٦٧٣
٤-	مذهب أهل السنة والجماعة	٦٧٣
٥-	بدء الخلاف فى القدر	٦٧٦
٦-	القدرية النفاة	٦٨٠
٧-	القدرية الغلاة	٦٨٠
٨-	وسطية أهل الحق	
٩-	أقوال السلف فى المذهب والموقف	
١٠-	أقوال التابعين ومن تبعهم فى المذهب والموقف ..	
١١-	الخاتمة	٦٩٣
١٢-	فهرس المراجع	٦٩٥
١٣-	فهرس الموضوعات	٦٩٩